

11 Aralık 2015

3140 RAYES, Waseem el-. An ambiguous beginning:
al-zāhir wa-al-bāṭin in Ibn Khaldūn's preface to the
Muqaddima. Arabic Sciences and Philosophy, 25 ii
(2015) pp. 225-247. Abstract(s): French.

Zahir

230028

Batin

021408

Ibn Haldun

030404

MADDE YAYIMLANDIKTAN
SONRA GELEN DOKÜMAN

GLEAVE, Robert M. Conceptions of the literal sense
(zāhir, haqīqa) in Muslim interpretive thought. *Zahir*
Interpreting scriptures in Judaism, Christianity and 230028
Islam: overlapping inquiries. Ed. Mordechai Z. *Hakikat*
Cohen and Adele Berlin; with the assistance of Meir 080243
M. Bar-Asher ... [et al.]. Cambridge: Cambridge
University Press, 2016, pp. 183-203.

MADDE YAYIMLANDIKTAN
SONRA GULEN DOKÜMAN

26 Kasım 2017

Batin
021408
Zahir
030 029

1640 ORTHMANN, Eva. *Zāhir und bāṭin in der Astrologie: das Kitāb al-Fatarāt wa-l-qirānāt al-'āṣara. Differenz und Dynamik im Islam: Festschrift für Heinz Halm zum 70. Geburtstag.* Ed. Hinrich Biesterfeldt and Verena Klemm. Würzburg: Ergon, 2012, pp. 337-358.

30 Nisan 2019

MADDE YAYIMLANDIKTAN
SONRA GELEN DOKÜMAN

Batin
021408
Zahir
230028

01 Temmuz 2019

MADDE YAYIMLANDIKTAN
SONRA GELEN DOKÜMAN

04072



Eothen, c. 7, 2018 München c 375-408.

375

ZAHIR UND BATIN

Islamischer Barock oder: die Bilderrätsel von Lahore

Stefan Weidner

Das siebzehnte Jahrhundert gilt als die Blütezeit der Mogulherrschaft auf dem indischen Subkontinent. Im Bereich der Malerei und Architektur griffen die Mogulen vorhandene islamische Traditionen auf, erweiterten sie jedoch um Elemente, die in der islamischen Kunst bis dahin selten waren. In kaum einer Epoche der islamischen Geschichte wurde mit dem Bilderverbot derartig kreativ und spielerisch umgegangen.

Die angebliche Bildfeindlichkeit des Islams zählt zu den großen Erzählungen der Kunstgeschichte, und zwar gleichgültig, ob diese Geschichte von Autoren aus dem christlichen oder dem muslimischen Kulturkreis geschrieben wird. Nicht immer ist dabei zu unterscheiden, ob die Bildfeindlichkeit deskriptiv oder normativ verstanden wird, ob damit die Realität der islamischen Kunst beschrieben sein soll oder nur ein Postulat, eine rechtliche Vorschrift. Die vollständige Durchsetzung des Bildverbots dürfte sich nur für wenige Epochen und Orte der islamischen Welt nachweisen lassen und ist mit dem Aufkommen der Photographie und neuer medialer Techniken vollends undurchsetzbar geworden. Aufgrund dieser Tatsache wächst jedoch auch der Wunsch oder normative Druck, an der Erzählung von der Bilderlosigkeit des Islams festzuhalten. Sie gehört daher zum ideologischen Kernbestand islamisch-fundamentalistischer Bewegungen. Die kunsthistorischen und politischen Folgen dieser Ideologie sind verheerend, wie die Zerstörung der Buddha-Statuen von Bamian durch die Taliban im März 2001 gezeigt hat. Ihre Wurzeln reichen jedoch mindestens zweihundert Jahre zurück. Bereits Anfang des neunzehnten Jahrhunderts kam es zu umfangreichen Zerstörungen von Gräbern in Mekka und Medina und schiitischer Heiligtümer in Kerbala, darunter der Grabmoschee des Propheten-enkels und ersten Imams Husain bin Ali, durch die Wahhabiten.¹

GLEICHSCHALTUNG DES BLICKS

Für die westliche Kunstgeschichtsschreibung zum Islam ist das islamische Bilderverbot, gleich wie inkonsequent es gehandhabt wurde, ein zentrales Merkmal zur Unterscheidung des Mainstreams der islamischen vom Mainstream der christlichen Kunst. Man wird nicht sagen wollen, dass diese Unterscheidung grundsätzlich falsch sei; aber sie ist, einmal bemerkt, trivial und erschwert die differenzierte Beschreibung und die Erkenntnis tieferer Zusammenhänge. Die westliche Fixierung

* Der Beitrag erschien in einer früheren englischen Fassung in Fikrun wa Fann/ Art&Thought 102, 2015, S. 64-80, ein Heft mit dem Titel PSYCHOLOGY. CAN FREUD BE GLOBALISED? das u.a. der Frage nachging, wie - frei übersetzt - Menschen unterschiedlicher Kulturen mit psychologischen Gegebenheiten umgehen.

¹ Guido Steinberg, Saudi-Arabien, München 2004, S. 35.

ZAHIR

poet

20 MAYIS 1991

Ibn Fūradī, Mūcarradū Mulkālatihī
s. 43-44.

ZAHIR

Rikāh

- Kelam rakhinān hamfahān.

امداد المومنين

ابن الفقيه

١٢٤ - ١٢٠ - ١٢

734

ZAHIR

Rikāh

النحو
الفرائد
١٦٧

899

Zahir,

754

Alusi, Ruhul-Meani, XXI, 21-22
DIA Ktp 297-204 ALU-R

Zahr Ehlī

RLM

Bapdādī, Kitābu usūl-i ed-dīn
s. 20

DIA Ktp. 297-4
ABD.U

ZAHIR

Rikāh

المجلد
١٢

١٢

209

الأصول الشوكاني

مُفسِّراً

Zahir

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٩٨١ - ١٤٠١ هـ

الدكتور محمد حسن بن أحمد الغماري

المدرّس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
في جامعة أم القرى مكة المكرمة

Türkiye Erişim Vakfı
İslâm Ansiklopedisi

7047
922.972
SEV



للتنشيط والتوزيع والطباعة

الإدارة - كيلو ثلاثة - طريق مكة - هاتف ٦٨٧٣٠٧٧
ص.ب. ٤١٤٦ جدة - الرمز البريدي ٢١٤٩١
برقيا - مكاتنا - تليكس SHORCO, SJ ٤٠١٣٠٩
المكتبة - شارع البغدادية - هاتف ٦٤٤٣٥١٨ - ٦٤٤٦٦١٠
المكتبة - كيلو ثلاثة - طريق مكة - هاتف ٦٨٧٢٨٠٠



فصل في ذكر أصول الفقه في تفسير الشوكاني وابتكاره من لفظ الظاهر

لقد تعرض الشوكاني لأصول الفقه فذكر كثيراً من أدلته وقواعده وبين أثناء عرضه للأحكام كيف تبنى الفروع عليها ، وفي بعض الأحيان كان ينطرق الى ما دار من خلافات بين المذاهب حول هذه القواعد والأدلة ، والشوكاني وإن لم يتوسع في كل بحث فإن المقام يضيق عن ذكر ذلك في التفسير وإنما تكفي الإشارة لما لا بد منه .

النص والظاهر .

قد يكون الدليل من قبيل النص وقد يكون من قبيل الظاهر ، وكل منها طريق معترف به في استنباط الأحكام ، ولقد فرق علماء الأصول بين النص والظاهر فقالوا :

النص ما لا يحتمل التأويل ، وهو ما لا يقبل احتمالاً فيها يدل عليه .
والظاهر ما يحتمل التأويل ، أو يقبل احتمالاً فيها يدل عليه ، ولهذا فمن المقرر أن النص والظاهر ليسا مرتبة واحدة في الدلالة على الحكم .
فالنص أقوى في الدلالة من الظاهر فإذا تعارضوا قدم النص على الظاهر .

ولهذا نرى الشوكاني أثناء عرضه لبعض الأحكام يبرز كل ذلك ليتعرف الأدلة التي بنى عليها الفقهاء مذاهبهم وأحكامهم ويشير الى أنها من قبيل النص أو من قبيل الظاهر ثم نراه يرجع الأدلة التي هي من قبيل النص . ولكن النص الذي سبق أن قلنا أنه لا يدل إلا على وجه واحد لا اختلاف فيه ، أما الظاهر فهو الذي دار الخلاف فيه كثيراً فاعتنى به الشوكاني في تفسيره



من الأسس البيانية لأصول الفقه

دلالة الألفاظ

عند الأصوليين
دراسة بيانية ناقدة

Zahir (366 vd.)

تأليف

الدكتور محمود توفيق محمد سعيد

كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

09 OCAK 1996

Türkiye Diyanet Vakfı
İslam Araştırmaları Merkezi
Kütüphanesi

mirbaş No: 28228
isnif No: 297.501
SAD.D

الطبعة الأولى

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

مطبعة الأمانة
شايخ جنينة بدران شبرا - مصر

٣٦٧

يختلف هذا الظهور على هذا المنجوى الارتقائي : الظاهر ، ثم النص ، ثم المفسر ، ثم الحكم .

أولا : الظاهر والنص :

أما الظاهر فما دل على معنى يتبادر منه للسامع بنفس السماع من غير تأمل ، دون أن يكون مسوقا إلى ذلك المعنى مع احتمال التأويل أو التخصيص أو النسخ .

وأما النص فما دل على معنى سيق الكلام لأجله دلالة تحتل التأويل أو التخصيص أو النسخ (٢) .

فأما ما بينهما اذن : سوق الكلام إلى المعنى وقصده منه أصالة ، اذ هو شاخص في النص ، « محتجب في الظاهر ومناط المتلقى : احتمال التأويل أو التخصيص أو النسخ .

وجه الفرق الذي ذكرناه هو الذي عليه الأصوليون من الحنفية وبعض الشافعية والمالكية ، لكن المأثور عن امام الأصوليين : « اشافعي » عدم التفرقة بين « الظاهر » و « النص » فهما عنده : « اللفظ الذي يغلب على الظن فهم معنى منه من غير قطع ، فهو بالإضافة إلى ذلك المعنى الغالب ظاهر ونص (٣) .

وإذا كان الشافعي لم يفرق بين الظاهر والنص ، وهو امام جمهرة الأصوليين فان بعضا منهم قد فرق بينهما بغير ما فرق به الحنفية - كما ذكرناه ، بل جعل الفرق هو ظنية الدلالة وقطعيتها : « الظاهر » ما دل على معناه دلالة ظنية « والنص » ما دل على معناه دلالة

(٢) التلويح ٢٣٨/١ ، اصول السرخسي ١٦٣/١ - ١٦٤ .
(٣) المستصفي ٣٨٥/١ .

٣٦٦

المبحث الثاني

تقسيم الدلالة من حيث الظهور والخفاء

عنى الأصوليون ولا سيما الحنفية بتقسيم الدلالة باعتبار ظهورها وخفائها فقسما الحنفية والمحققون من الجمهور ضربين : دلالة ظاهرة ودلالة خفية ، وجعلوا كل دلالة ذات فروع أربعة يقابل بعضها بعضا على سبيل التوازي : الأول للأول والرابع للثالث ، وكان التلاقى بين الأول والثاني في كل دلالة جد وثيق ، مثله العلاقة بين الثالث والرابع مما جعل الفارز بينهما - في الكثير الغالب غير صارم ، فلم يمنع التداخل دائما ، فتباينت وجهات النظر في التصنيف .

الضرب الأول

البيان الظاهر

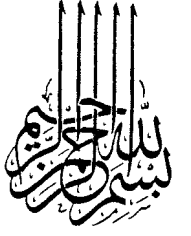
ظهور الشيء : أصله أن يحصل ذلك الشيء على ظهر الأرض فلا يخفى ، ثم صار مستعملا في كل بارز مبصر بالبصير والبصيرة ، كما يقول الراغب (١) .

وظهور البيان : هو الدلالة على المعنى بالصيغة من غير توقف على أمر خارج .

(١) المفردات مادة « ظهر » (ك) الظاء ٣١٨ .

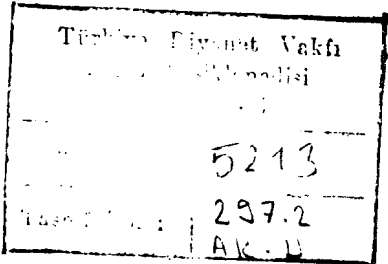
أصول التفسير وقواعدها

Zahir, 327-328



تأليف
الشيخ خالد عبد الرحمن العك
المدرس في إدارة الإفتاء العام
بيدمشق

13 MAYIS 1991



دار الفخائل

وكذلك مبهم الدلالة: ليس على درجة واحدة في خفاء دلالة على المعنى المراد، بل تتفاوت مراتب إبهامه، فبعضها أشد إبهاماً في دلالتها على المعنى المراد من البعض الآخر.

وأقسام واضح الدلالة هي:
«الظاهر، النص، المفسر، المُحَكَّم».

وسنعرض لهذه الأقسام ومراتبها في وضوح الدلالة مع ذكر الأمثلة، لنرى أثر ذلك في منهج التفسير وفهم النصوص..

* * *

البحث الأول

الظاهر: (ويقابله: الخفي)

تعريفه:

هو: اللفظ الذي يدل على معناه بصيغة من غير توقف على قرينة خارجية تُبَيِّنُهُ، مع احتمال التخصيص والتأويل وقبول النسخ.

ومن أمثلة الظاهر:

١ - قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أُذُنَىٰ أَلَّا تَعْوَلُوا﴾ [سورة النساء: ٣].

فالآية الكريمة: ظاهرة الدلالة في إباحة الزواج، دون توقف هذه الدلالة في الإباحة على أمر خارجي عنها.

هذا مع أن الآية لم تُسَقِّقْ للدلالة على هذا الحكم، وإنما سيقَّتْ لأمر منها: تحديد الحِلِّ بأربع زوجات، وأنه إذا خيف الجور فالواجب الاقتصار على واحدة.

وجاء في صحيح مسلم: عن عُرْوَةَ بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ...﴾ الآية، قالت: يا ابن أخي، هي اليتيمة تكون في حجر وليها تشاركه في ماله، فيعجبه مالها وجمالها، فيريد وليها أن يتزوجها من غير أن يقصِدَ في صداقها، فيعطيها مثل ما يُعطيها غيره، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا هن، ويبلغوا بهن أعلى سنتهن من الصداق، وأمرُوا: أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن^(١).

(١) انظر القرطبي ج ١١/٥.

allegorical statements. In order to explain them the commentator must know: (1) the reason why, (2) the place where, (3) the time when the particular passage he is expounding was revealed; he must know whether it abrogates or is abrogated, whether it contains its meaning within itself or needs the light which the context throws upon it; he must know all the Traditions which bear upon it, and the authority of each of such Traditions. This effectually confines the order of commentators in the strict sense of the word to the Companions, and supplies the reason why commentators have since then simply reproduced their opinions.

The obvious sentences are divided into:

I (1) *Zāhir* or obvious, the meaning of which is so clear that he who hears it at once understands its meaning without seeking for any explanation. This kind of sentences may be abrogated. Unless abrogated, action in accordance with them is to be considered as the express command of God. All penal laws and rules regulating the substitution of one religious act for another, e.g. almsgiving instead of fasting, must be based on this, the clearest of them.

(2) *Nass*, a word commonly used for a text of the Qur'ān, but in its technical meaning here expressing what is meant by a sentence, the meaning of which is made clear by some word which occurs in it.

Illustration. "Take in marriage such other women as please you, two, three, four" (iv. 3). This sentence is *Zāhir*, because marriage is here declared lawful; it is *Nass*, because the words "one, two, three, four," which occur in the sentence, show the unlawfulness of having more than four wives.

(3) *Mufassir*, or explained. It is a sentence which needs some word in it to explain it and make it clear.

Illustration. "And the angels prostrated themselves, all of them with one accord, save Iblis (Satan)." Here the words "save Iblis" show that he did not prostrate himself. This kind of sentence may be abrogated.

(4) *Muḥkam* or perspicuous. This is a sentence as to the meaning of which there can be no doubt, and which cannot be controverted.

Illustration. "God knoweth all things." This kind of sentence cannot be abrogated. To act on such sentences without departing from the literal sense is the highest degree of obedience to God's commands.

The difference between these sentences is seen when there is a real or apparent contradiction between them. If this should be the case the first must give place to the second, and so on. Thus a *muḥkam* cannot be abrogated or changed by any of the preceding, or *mufassir* by *nass*, etc.

II (1) *Khafī*, or hidden. Such are those sentences in which other persons or things are hidden beneath the plain meaning of a word or expression contained therein, e.g.: "as for a thief, whether male or female, cut ye off their hands in recompense for their doings" (cf. Qur'ān v. 42). The word for thief

ZAHIR

WIP
In Trade

In the Name of Allah, the Most Gracious, the Dispenser of Grace!

No 2

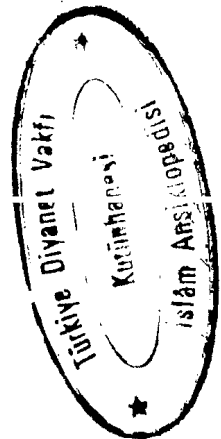
ISLAMIC JURISPRUDENCE IN THE MODERN WORLD

علم الفقه في العالم المعاصر

[‘Ilm al-Fiqh fi’l-‘Ālam al-‘Asrī]

BY

ANWAR A. QADRI

B.A., LL.B.; M.L.I. (Wisconsin) U.S.A.;
C.C.L. (UISG) Luxembourg

Taj Company Ltd. 7607	
Key :	7607
Tasrif No. :	297.5
	GAD.1

TAJ COMPANY

Another use of the document consisted in bestowing privileges upon merchants, dignitaries, religious figures or former state servants as a reward for their past services or in recognition of their loyalty to the sovereign. These privileges could be symbolic, in the form of "distinction and respect" (*al-tawķir wa 'l-iħtirām*), or they could be material in the form of a regular allowance, land grant (*tanfidha*), the right to farm taxes within a defined territory, or a trade monopoly. *Zahirs* were also delivered to the *shaykhs* of the Sūfi lodges and to members of Sharīfian families to confirm their distinguished status or to corroborate their claim to a holy lineage, on the basis of which they would be entitled to a number of privileges, such as exemption from non-religious taxation, arbitrary impositions, *corvée* obligations and military service. They also involved respect (*tawķir*) and special treatment by the local authorities, thereby demonstrating the state's consideration for those whose descent or social distinction placed them above the common people.

The bestowal of such privileges by a Muslim sovereign by means of *zahir* was not limited to his Muslim subjects. Christian or Jewish subjects were also among the beneficiaries. The Almohad ruler Abū Ya'qūb Yūsuf II (1213-23) even wrote a *zahir* in favour of a Christian monastery located beyond the northern Andalusian border, giving the monks the right to drive their cattle south to the more favourable grazing lands of the Almohad domains. The most famous Almohad ruler, Ya'qūb al-Manṣūr (1184-99 [see ABŪ YŪSUF YA'QŪB AL-MANṢŪR]), also wrote *zahirs* in favour of his Jewish subjects. The practice of extending *zahir* privileges to Jews became even more common during the modern period with the growing role of Jewish merchants in domestic and international trade.

Under the Sa'dids and 'Alawīs

Under the Sharīfian rule of the Sa'dī and 'Alawī dynasties (916/1510-present day), the issuing of *zahirs* became more frequent as a result of the special privileges acquired by the *sharīfs* and because of the proliferation of saintly lineages. The growing weakness of the central government and its inability to extend its effective rule to the whole country also meant that sultans were more disposed to grant privileges for those local religious and political figures who would return the favour and support the state's policies at the regional level. Under these two Sharīfian dynasties, the most common form of *zahir* became the *zahir al-tawķir wa 'l-iħtirām* delivered to Sharīfian families, maraboutic figures, *shaykhs* of the Sūfi orders and faithful servants.

This form of *zahir* usually conferred upon the holder and his relatives the two kinds of privileges mentioned above, moral and material. Every *zahir* of this category was by definition a title of distinction conferred by the highest political and religious authority of the land. The mere fact of possessing such a document was enough to guarantee its holder special treatment by the local authorities and to free him from the exactions and abuses usually suffered by the common people. The royal decree could also involve material benefits, such as exemption from non-religious taxes, or even more, the authorisation to pay the legal religious taxes, normally due to the state treasury (*bayt al-māl*), to the poor among the grantee's relatives. In the case of *zāwiya*s, such a favour amounted to a practical exemption from religious taxation, since it was up to the *shaykh* of the *zāwiya* to decide how he would spend the proceeds of the *zakāt* and *'uṣhr* [q.v.]. In the case of an influential *zāwiya*, the sultan could also make concessions in the form of land grants, the right to collect taxes from tribes or villages for the

benefit of the *zāwiya*, and even the right to nominate judges or other officials within the territory that fell within the *zāwiya*'s sphere of influence. The *zahir* of respect could also turn the residence or the domain of the beneficiary into a sanctuary (*haram*, *ħum* in Moroccan usage) where people and property would be immune from state prosecution or intervention.

By the end of the 19th century, the number of subjects holding *zahirs* of distinction freeing them from state obligations had reached unbearable proportions. This inflation of *zahirs*, in addition to the harmful effects of European consular protection, led to the deterioration of state finances. However, reforms by which *zahir* privileges would be abolished, or at least limited, were doomed to failure since traditional groups benefitting from state-bestowed privileges vigorously opposed any attempt at reform which would harm their interests. Under the French protectorate régime, which ruled the country after 1912, and after Moroccan independence in 1956, the *zahir* as a title of exemption from state obligations was *de facto* abolished, even if Moroccan sultans (after 1956, kings) continued to deliver *zahirs* to reconfirm the Sharīfian status of those who held similar documents issued by their predecessors. The significance of such documents became purely honorific. Nowadays, usage of the term *zahir* is strictly limited to legislation bearing the royal seal or to appointments to a high state position.

Bibliography: 'Abd al-Rahmān Ibn Zaydān, *al-Izz wa 'l-ṣawla fī ma'ālim nuḡum al-dawla*, 2 vols. Rabat 1961-2; Ahmed Azzaoui, *Nouvelles lettres almohades*, Publ. Fac. des Lettres et des Sciences Humaines, Kenitra 1995, i.

(MOHAMED EL MANSOUR)

ZĀHIR (A., pl. *zawāhir*), lit. the outward meaning of a word, language or event, a term of *uṣūl al-fikħ* [q.v.]. It is the meaning first comprehended by the mind upon hearing a particular term or expression that potentially has two or more meanings. Deriving from a root suggesting a notion of strength, *zāhir* is applied to that meaning which in effect takes over the term, thus imparting it before it does the other meanings carried therein. That particular meaning is made prominent by virtue of conventional (*uṣfī*) or technical (*sinā'ī*) usage. Cast in opposition to *naṣṣ*, which designates a univocal term, *zāhir* is epistemologically probabilistic (*muħtamal*). Yet *zāhir* is also contrasted with *khafī*, this being a term carrying an unclear meaning that is established or deduced only after a hermeneutical effort has been made. This interpretive activity is said to result in the *bāṭin* meaning of the term. Accordingly, the term *zāhir* stands somewhere in the middle of a spectrum whose two extreme ends are the *naṣṣ* and the *khafī*.

The term is also applicable to events, states or situations in so far as they are analysable in terms of discourse. If a Muslim is caught carrying wine, claiming that it is either not his or that he intends to ferment it into vinegar, then he would not be held liable if it can be shown that he is pious and of good character. In such an instance, it is said that the *zāhir* of his overall situation and character is an argument in his own vindication. It is in this sense that the jurists held the view that legal construction must, as a rule, be based on the *zāhir* (*al-binā' 'alā al-zāhir waḍḍiħ*).

In the Hanafī school of law, the *zāhir al-ruwāya* or alternatively *zāhir al-madhhab* is the most authoritative doctrine, that which is transmitted from Abū Hanīfa, Abū Yūsuf and al-Shaybānī through a large number of channels by trustworthy and highly qualified jurists.

الخبرية، ومقدار صلته بآراء الفرق الإسلامية، وبرأي السلف.
وأهم بحثه بمقارنة بين رأي ابن الجوزي ورأي الإمام أحمد بن
حنبل في الصفات الخبرية.

وقد توصل في بحثه إلى النتائج التالية:

- إن من معاني التأويل: التفسير، الحقيقة، صرف اللفظ عن
ظاهره.

- إن الراجح لديه من قوله تعالى: وما يعلم تأويله إلا الله،
والراسخون في العلم أن الله يعلم حقيقة القرآن وآله ومرجعه،
والعلماء يعلمون تفسيره ومعانيه.

- إن ابن الجوزي يوافق السلف في أن صفات المعاني ثابتة لله تعالى
وهي صفات زائدة على الذات.

- إن العلاقة بين منهج ابن الجوزي ومنهج الإمام أحمد بن حنبل في
موضوع الصفات الخبرية، تكاد تكون متنتفية، إذ إن الأول أول
أحياناً كثيرة، بينما التزم الإمام أحمد مذهب السلف وهو الإيمان
بهذه الصفات بلا تأويل ولا تشبيه.

- ZAT
- ZAHIR
- HAKIKAT
- TEFDIR
- SELEFIYYE
- SIFAT

٦-٦-١

- BEYAN
- AM
- MUTESA'BIBH
- MUHKEM
- AHMED G. HANBEL
- TEFDIR
- TE'UL
- IBNU'L-CEVZ: (?)

اسم الرسالة : ابن الجوزي بين التأويل والتفويض، (ماجستير)
إعداد الطالب : أحمد عطية الزهراني
إشراف : الأستاذ الدكتور عوض الله جاد حجازي.
تاريخ الرسالة : ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.
مباحث الرسالة : تشمل الرسالة مقدمة وباين وخاتمة.

في المقدمة ذكر الطالب سبب اختياره للموضوع، وهو خلاف
العلماء حول موقف ابن الجوزي من الصفات الخبرية، وقال إن
غرضه من الدراسة أن يوضح موقف ابن الجوزي من الصفات الإلهية
ويكشف عن مدى علاقة آراء ابن الجوزي بآراء أحمد بن حنبل.

وقد عالج موضوعه على النحو التالي: قَدِّم تعريفاً بابن
الجوزي: نسبه، لقبه، مولده، وفاته، الحياة السياسية والاجتماعية
والعلمية في زمنه، نشأته العلمية، مشايخه، مؤلفاته.

وبعد هذه التعريفات بين موقف ابن الجوزي من قضية
التأويل، فتعرض لبيان المحكم والمتشابه، والتأويل والتفويض، ثم
ذكر أن هذه الأسماء وردت في القرآن الكريم، وقد ناقش أقوال
العلماء فيها وبين الراجح منها.

ثم تعرض لشرح آراء العلماء في مشكلة الصفات بوجه عام
وبيان رأي ابن الجوزي فيها، وبين رأي ابن الجوزي في الصفات

ظاهر: اللفظ من حيث ظهور المعنى فيه وعدم ظهوره على أربعة أقسام: الظاهر والنص والمفسر والمحكم.

١ - **تعريف:** فالظاهر هو لفظ اتضح المعنى المراد منه بمجرد سماعه، دون قرينة، ولكنه يحتمل التأويل أو التخصيص، وإذا كان الحكم المستفاد منه غير مقصود، ولكن المقصود هو حكم غيره، مثاله: قوله تعالى في سورة الحشر/٧ ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾. فالظاهر المفهوم من هذه الآية الكريمة هو: وجوب طاعة الرسول، مع أن الآية لم ترد لبيان هذا المعنى فيها، وإنما وردت لبيان قسمة الفيء.

أما النص: فهو ما كان أكثر وضوحاً من الظاهر، ويحتمل التأويل والتخصيص، ولكن المعنى الظاهر فيه هو المقصود من إيراد الكلام.

وأما المفسر: فهو اللفظ الذي يتبادر إلى الذهن معناه، ويكون الحكم الظاهر منه هو المقصود من إيراد الكلام، وهو يحتمل التأويل، ولا يحتمل النسخ.

وأما المحكم: فهو اللفظ الدال على معناه دلالة قطعية، ولا يحتمل التأويل ولا التخصيص ولا النسخ.

٢ - **حكم الظاهر:** يجب العمل بما ظهر من النص الظاهر حتى يقوم دليل على خلافه، وعلى هذا فإنه إن كان النص الظاهر عاماً فإنه يعمل بعمومه حتى يقوم الدليل على تخصيصه، وإن كان مطلقاً يعمل بإطلاقه حتى يقوم الدليل على تقييده.

(١) جمعت فيما جمعت من فقه السلف والفقه الضائع فقه داود بن علي الظاهري، وأسأل الله تعالى أن يفسح في الأجل حتى يتم إخراجاه.